رئاسة مصر للاتحاد الإفريقى ٢٠١٩ ومستقبل العلاقات الاقتصادية

د. جيهان عبدالسلام عباس

مدرس الاقتصاد بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة

تحظى التغيرات الإقليمية والدولية فى ترتيب أولويات ملفات السياسة الخارجية، لاسيما التوجه الإفريقى، بأهمية كبيرة للسياسة المصرية، فى ظل قيادة الرئيس عبدالفتاح السيسى، حيث لم تعد العلاقات مقصورة على التبادل التجارى بين مصر ودول القارة فى إطار عضويتها بتكتل الكوميسا، بل اتخذت مصر حزمة من القرارات والإجراءات بما يضمن استعادة دورها الاقتصادى فى إفريقيا، وفق استراتيجية واضحة وشاملة، خاصة فى ظل العلاقات التاريخية والمصالح الحيوية بين مصر ومحيطها الإفريقى.

انطلاقا من هذا الانتماء القارى، اتخذت مصر عدة قرارات، كان على رأسها توقيع العديد من الاتفاقات، فضلا عن إقامة المشروعات التى تعزز الوجود المصرى فى إفريقيا، منها السماح لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، بالاشتراك مع عدد من الجهات الوطنية (متمثلة فى شركات القطاع الخاص المصرية العاملة بالمجال الزراعى) لإنشاء شركة مساهمة باسم الشركة الوطنية المصرية للاستثمار الإفريقى، بحيث تخضع لأحكام قانون الشركات المصرى. وتهدف تلك الشركة إلى تعزيز الوجود المصرى الفعال فى الدول الإفريقية بصفة عامة، ودول حوض النيل بصفة خاصة، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والخبرة المصرية فى المجال الزراعى، وفتح أسواق الدول الإفريقية أمام المنتجات الزراعية المصرية. كما وقعت مصر عددا من الاتفاقات الاستثمارية مع دولة أوغندا، منها الاتفاق على إنشاء خمسة سدود لحصاد مياه الأمطار فى مناطق متفرقة فى أوغندا، وانطلاقا من دعمها للمساعى الإقليمية نحو التكامل، والتى يتبناها الاتحاد الإفريقى، بالتعاون مع التكتلات الاقتصادية المقامة فى القارة الإفريقية، وضعت مصر استراتيجية لتنمية العلاقات التجارية المصرية – الإفريقية لتحقيق مجموعة من الأهداف، يأتى على رأسها تشكيل منافع مشتركة، وتكامل وثيق مع دول القارة، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فى إطار متوازن بين دول القارة.

من هذا المنطلق، سوف تقوم الدراسة بالإجابة عن سؤالها الرئيسى، وهو: ما هى آفاق العلاقات الاقتصادية بين مصر وإفريقيا فى ظل رئاسة مصر للاتحاد الإفريقى؟ وسيتم التعرض لعدة محاور، يتناول الأول العلاقات الاستثمارية بين مصر ودول القارة الإفريقية. أما المحور الثانى، فيتطرق إلى العلاقات التجارية بين مصر ودول القارة الإفريقية. ويناقش المحور الثالث والأخير العلاقات المالية والنقدية بين مصر ودول القارة الإفريقية. وتنتهى الدراسة برصد الجهود المصرية لتعزيز الوجود الاقتصادى فى إفريقيا.

أولا- العلاقات الاستثمارية بين مصر ودول القارة الإفريقية:

على الرغم من أن مناخ الأعمال فى إفريقيا قد شهد تحسنا خلال العقد الماضى من القرن الحادى والعشرين، فإن إفريقيا لا تزال غير مستغلة مقارنة بحجم إمكانياتها ومواردها الطبيعية، حيث سجلت فى عام ٢٠١٦ تدفقات للاستثمار الأجنبى المباشر بلغت نحو ٥٩,٤ مليار دولار أمريكى، أى نحو (٣,٤٪) من إجمالى الاستثمارات العالمية، وفقا "لتقرير التوقعات الاقتصادية الإفريقية لعام ٢٠١٧. وتعد مصر أكثر الدول جذبا للاستثمارات فى القارة الإفريقية بشكل عام، حيث تم اختيارها كأفضل دولة فى مجال الاستثمار فى قارة إفريقيا عام ٢٠١٨، من قبل بنك (Rand Merchant Bank) أحد أكبر بنوك الاستثمار العاملة فى القارة الإفريقية، وذلك من خلال تقرير (أين تستثمر فى إفريقيا؟)، لأنها أكبر سوق إفريقية من حيث إجمالى الناتج المحلى، وأكبر سوق استهلاكية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فضلا عن إبراز تقرير الاستثمار العالمى لعام ٢٠١٨، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، أن مصر تصدرت الدول الإفريقية فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام ٢٠١٧، حيث بلغ إجمالى رصيد رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر نحو٤٠ مليار دولار أمريكى حتى العام ذاته(١). وقد بلغ صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر نحو ٧,٧ مليار دولار أمريكى عام ٢٠١٨، مقارنة بنحو ٧,٩ مليار دولار أمريكى عام ٢٠١٧(٢)، كما هو موضح بالشكل رقم (١). كما أكدت هبة سلامة، الرئيس التنفيذى للوكالة الإقليمية للاستثمار فى الكوميسا، أن مصر تحتل المركز الأول بين دول التكتل فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبى المباشر، حيث تستحوذ مصر على نحو ٤٢٪ من إجمالى الاستثمار الأجنبى الموجه إلى إفريقيا فى عام ٢٠١٧(٣). ومن المتوقع أن يستمر الاستثمار الأجنبى المباشر فى الارتفاع فى البلاد بسبب الحوافز والإعفاءات الضريبية المنصوص عليها فى قوانين الاستثمار المصرية(٤).

شكل رقم (١) حجم رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى أهم الدول الجاذبة للاستثمار فى دول إفريقيا لعام ٢٠١٧

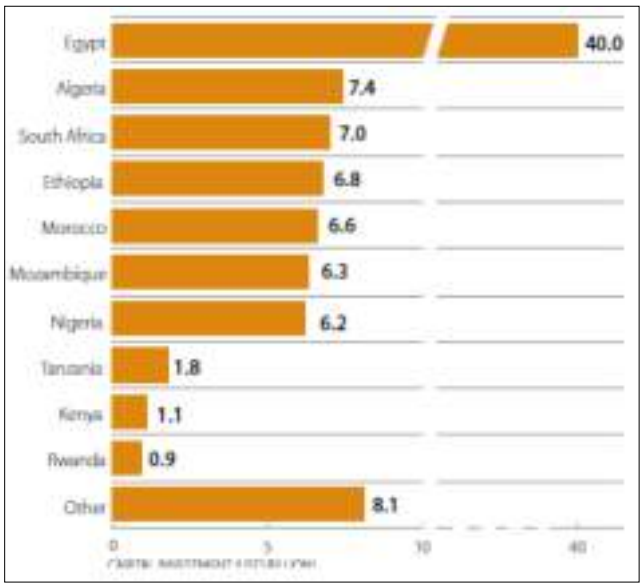

مليار دولار أمريكى

Source: African Development Bank: Africa To Africa Investment, Afirst Look, (Abidjan: African Development Bank Group, 2018), p.12.

وفيما يتعلق بالاستثمار المصرى فى إفريقيا، فقد عاود الارتفاع بشكل ملحوظ، إذ بلغت قيمة إجمالى الاستثمارات المصرية فى إفريقيا نحو ١٠,٢ مليار دولار عام ٢٠١٨، موزعة على ٦٢ مشروعا مقارنة بنحو ٧,٩ مليار دولار عام ٢٠١٧(٥)، و١٠,١ مليار دولار أمريكى فى عام ٢٠١٦. وتعد مصر ضمن أكبر الدول الإفريقية استثمارا فى القارة يليها المغرب، وأنجولا وغانا وموزمبيق وجنوب إفريقيا، وإثيوبيا(٦)، كما هو موضح بالشكل رقم (٢).

شكل رقم (٢) الدول الإفريقية العشر الأولى من حيث الاستثمار فى إفريقيا لعام ٢٠١٦

COUNTRY	VALUE (USD BN.)	MAIN RECIPIENT SECTORS
Egypt	10.1	Real estate, oil, gas, alternative/renewable energy
Morocco	4.9	Alternative/renewable energy, real estate, automotive
Angola	4.4	Oil, gas, communication, transportation
Ghana	3.6	Oil, financial services, construction
Mozambique	3.4	Transport, coal, gas, real estate
South Africa	2.8	Coal, oil, gas, transportation, automotive
Ethiopia	2.7	Chemicals, real estate, textiles

Source: African Economic Outlook Report 2017

مليار دولار أمريكى

Source: Alex Bank, A NEW BOOST TO EGYPTIAN AFRICAN RELATIONS, January 2018, p.2. accessed 9 May, 2019, http://bit.do/e4NYXat:

وتشمل تلك الاستثمارات قطاعات البناء والتشييد، والمواد الكيميائية، والتعدين، والمستحضرات الطبية والدوائية، والاتصالات والمكونات الإلكترونية، والخدمات المالية. وتتمثل الوجهات الإفريقية الرئيسية للاستثمارات المصرية فى كل من: الجزائر، والسودان، وليبيا، ونيجيريا، والمغرب، وإثيوبيا، وسوازيلاند، وتنزانيا، وكينيا، وكوت ديفوار. فى حين يبلغ حجم الاستثمارات الإفريقية فى مصر نحو ٢,٨ مليار دولار، موزعة على كل من قطاعات الزراعة، والصناعة المالية والخدمات، والسياحة، والبناء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات(٧).

- دور القطاع الخاص فى تعزيز الاستثمارات المصرية فى إفريقيا:

للقطاع الخاص دور مهم بحسبانه شريكا أساسيا فى عملية التنمية الاقتصادية الإفريقية، لاسيما بعد توقيع الحكومة المصرية والبنك الدولى اتفاقية قيمتها مليار دولار فى منتدى إفريقيا ٢٠١٨ لدعم دور القطاع الخاص المصرى فى تحقيق النمو المتكامل، مما سيسهم فى تحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى، خاصة فيما يتعلق بتسهيل تأسيس الشركات، وتوفير المزيد من فرص العمل، تتعدد الشركات المصرية التى تستثمر فى إفريقيا، ومنها: شركة المقاولون العرب، وشركة القلعة (القابضة)، وشركة السويدى إلكتريك (السويدى للكابلات)، وشركة أوراسكوم للإنشاءات، وشركة أسيك للأسمنت، وشركة الأهلى كابيتال القابضة، وشركة ريادة للصناعات الإنشائية، وشركة أسكوم للجيولوجيا والتعدين، والشركة المصرية - الدولية للأدوية (إيبيكو)، وشركة موبى سيرف القابضة، وأخيرا شركة أكرو مصر للسقالات المعدنية. وفيما يلى عرض لأبرزها:

- شركة المقاولون العرب:

بدأت الشركة أعمالها فى قارة إفريقيا منذ عام ١٩٦٤، وقامت بتنفيذ العديد من المشروعات فى كل من نيجيريا، وغانا، وبتسوانا، والكاميرون، وتشاد، وأوغندا، وغيرها، حيث تستحوذ مشروعات الطرق على ٧٥٪ من إجمالى أعمال الشركة بالسوق الإفريقية، وتمثل المحور الأساسى للعمل بدول القارة، ذلك إلى جانب المشروعات الخدمية، كالمستشفيات والمبانى العامة التى يتم إنشاؤها. ويبلغ حجم تعاقدات الشركة فى القارة الإفريقية نحو ١,٥ مليار دولار فى أكثر من ١٨ دولة بإفريقيا.

وتهدف الشركة إلى زيادة استثماراتها فى السوق الإفريقية، حيث أعلنت خطتها فى عام ٢٠١٨ لتنفيذ مشروعات جديدة للبنية التحتية فى أربع دول إفريقية بتكلفة متوقعة تتراوح بين ٤٠٠ و٤٥٠ مليون دولار للقيام بمشروعات جديدة، ومنها أعمال للطرق والكبارى، وشبكات للمياه، وخطوط للصرف الصحى، حيث تتوزع المشروعات الجديدة بين دول موريتانيا، وكوت ديفوار، والسنغال. كما قامت الشركة بالانتهاء من تنفيذ عدة مشروعات بالدول الإفريقية خلال عام ٢٠١٨، من بينها مشروع ضخم يتضمن إنشاء شبكة ضخمة لمياه الشرب داخل موريتانيا، ومشروع توسعة مطار أبيدجان، بالإضافة إلى تنفيذها مشروع

طريق بأطوال ١١٤ كم بدولة الكونغو الديمقراطية بتكلفة بلغت نحو ١٠٠ مليون دولار.

ومن أبرز المشروعات التى تقوم بتنفيذها الشركة، حاليا، قيامها بتصميم وتشييد سد ومحطة روفيجى للكهرباء بمنطقة ستيجلر جورج فى تنزانيا، وهو المشروع الذى تراه الحكومة التنزانية من أهم المشروعات القومية لتوليد الكهرباء، وذلك بالتعاون مع شركة السويدى إلكتريك المصرية. وتقدر تكلفة بناء السد بنحو ٣,٦ مليار دولار، وسوف يتم الانتهاء من تشييده فى مدة لا تزيد على ٣٦ شهرا، أى سيتم تسليمه فى عام ٢٠٢١، حيث تم توقيع عقد إنشاء مشروع سد لتوليد الطاقة الكهرومائية فى ١٢ ديسمبر ٢٠١٨ بتنزانيا، بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم بين شركة المقاولون العرب، ومجموعة السويدى إلكتريك، والبنك الإفريقى للاستيراد والتصدير (أفريكسيم بنك) للتعاون فى مشروع إنشاء سد تنزانيا خلال انعقاد المعرض الإفريقى الأول للتجارة البينية فى الفترة من ١١ إلى ١٧ ديسمبر ٢٠١٨.

- شركة القلعة القابضة (Qalaa Holdings):

تعد شركة القلعة من الشركات الاستثمارية الرائدة فى إفريقيا والشرق الأوسط، وتركز على إقامة المشروعات الاستثمارية فى العديد من القطاعات الاستراتيجية، ومنها الطاقة، والأسمنت، والإنشاءات، والنقل، والدعم اللوجيستى، والأغذية، والتعدين. وتقوم الشركة بالعديد من الاستثمارات فى شرق إفريقيا بمبادرة لإعادة تأهيل شبكة السكك الحديد الوطنية فى كينيا وأوغندا، وذلك بتمويل يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار أمريكى، من أجل تمويل برنامج التوسعات الاستثمارية المزمع تنفيذه بشركة ريفت فالى بمشاركة مجموعة من أبرز مؤسسات التمويل التنموية والمستثمرين المتخصصين حول العالم.

- شركة السويدى للكابلات:

بدأت الشركة الاستثمار فى القارة الإفريقية، منذ عام ١٩٩٩، فى قطاع الطاقة والكهرباء، وأنشأت العديد من المصانع فى كل من غانا، وزامبيا، وإثيوبيا، وكينيا، ونيجيريا، وسيراليون، وأوغندا. كما قامت الشركة بتوقيع صفقة بقيمة ٥,١٢ مليون دولار مع شركة زيسكو الحكومية للكهرباء فى زامبيا لإقامة مصنعين لتصنيع المحولات والعدادات المستخدمة فى قطاع الكهرباء. كما تسهم الشركة فى تنفيذ أعمال سد ستيجلر جورج، بالتعاون مع شركة المقاولون العرب، والذى يعد أهم المشروعات القومية لتوليد الكهرباء فى تنزانيا، حيث يسهم فى ربط شبكات تنزانيا، وكينيا، وأوغندا، وزامبيا. وتقدر استثمارات شركة السويدى فى إفريقيا بـ ٣,٤ مليار جنيه فى عام ٢٠١٧، حيث تسعى الشركة لتعظيم استثماراتها وصادراتها للقارة الإفريقية(٨).

وتجدر الاشارة إلى أن الاستثمارات المصرية فى القارة الإفريقية تواجه تحديا كبيرا من قبل المنافسين لها على المستويين العالمى والإقليمى، مما يجعلها بحاجة إلى تعزيز كفاءة استثماراتها فى القارة، ويساعد على زيادة قدرتها لاستعادة دورها الريادى مرة أخرى، ودفع العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول القارة، خاصة فى ظل وجود نحو ٣٢ اتفاقية استثمار ثنائية مع الدول الإفريقية، منها ١١ اتفاقية سارية ستسهل ذلك التوجه. كما أن اختيار القارة الإفريقية كبوصلة للاستثمارات المصرية فى الفترة المقبلة سيعود بالفائدة على الاقتصاد المصرى لما تمتلكه دول تلك القارة من موارد اقتصادية ضخمة، حيث يوجد بها نحو ٣٠٪ من الثروة المعدنية بالكامل فى العالم، و٨٪ من الاحتياطيات النفطية، و٧٪ من احتياطى الغاز، كما تشكل سوقا استهلاكية ضخمة تضم نحو ١,٢ مليار نسمة، وموارد بشرية، إلى جانب موقعها الاستراتيجى المتميز عن بقية المناطق فى العالم.

كما تواجه الاستثمارات الأجنبية بشكل عام، بما فيها الاستثمارات المصرية، عدة تحديات فى إفريقيا كما هو موضح فى الشكل رقم (٣)، وتتمثل أهمها فيما يلى(٩):

شكل رقم (٣) العقبات الرئيسية التى تواجه الشركات الاستثمارية العاملة فى إفريقيا

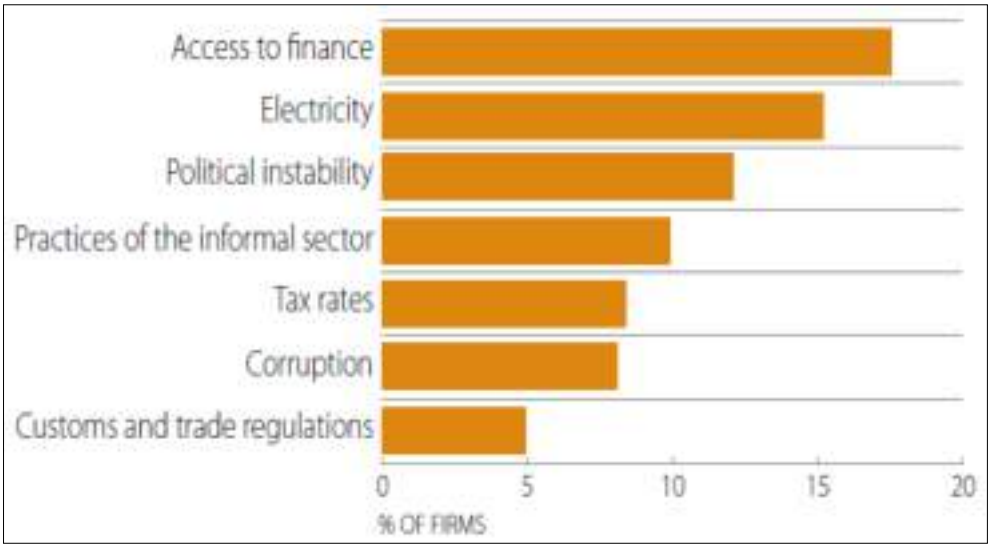

Source: African Development Bank, Africa To Africa Investment 2018, (Abidjan: African Development Bank, 2018), p.14.

- المخاوف المتعلقة بالأمن، وعدم الاستقرار فى بعض الدول، والمخاطر المالية القائمة.
- العقبات الإدارية والإجرائية لإنهاء خطوات الاستثمار.
- الفجوات فى البنية التحتية بين الدول.
- الوجود العسكرى الأجنبى، وقواعده المنتشرة فى مناطق متفرقة داخل القارة.
- ارتفاع درجة المخاطر المتعلقة بالاستثمار فى إفريقيا. فوفقا لتقرير بنك التنمية الإفريقى عن الاستثمار داخل القارة، تم تصنيف إفريقيا كمقصد استثمار يعانى المخاطر.

وعلى الرغم من تلك التحديات التى تواجه الاستثمار المصرى فى إفريقيا، فإنه من المتوقع أن يشهد زيادة ملحوظة، خلال السنوات القادمة، خاصة فى ظل سعى مصر لاستعادة دورها الريادى فى القارة الإفريقية، وتوليها رئاسة الاتحاد الإفريقى لعام ٢٠١٩، إلى جانب ما تتسم به القارة الإفريقية بحسبانها سوقا جاذبة للاستثمارات ذات توقعات مستقبلية مشرقة، وفقا لتقرير الاستثمار بين الدول الإفريقية لعام ٢٠١٨. وتسعى مصر إلى مضاعفة حجم استثماراتها فى إفريقيا بحلول عام ٢٠٢٣(١٠).

ثانيا- العلاقات التجارية بين مصر ودول القارة الإفريقية:

وفقا للتوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية لمصر، وأهم الشركاء التجاريين لها، تتصدر دول الاتحاد الأوروبى النسبة الأعلى من حجم التجارة الخارجية لمصر، تليها الدول العربية والآسيوية، ثم تأتى فى المرتبة الأخيرة دول إفريقيا (غير العربية)(١١).

وقد بلغ حجم التبادل التجارى بين مصر والقارة الإفريقية ٦,٢ مليار دولار أمريكى عام ٢٠١٨ بنسبة زيادة قدرها ٢٦,١٪ عن عام ٢٠١٧، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية الى إفريقيا نحو ٤,٢ مليار دولار، فيما بلغت الواردات المصرية من إفريقيا ١,٩٨٧ مليار دولار، أى أن هناك فائضا فى الميزان التجارى بين مصر وإفريقيا يصل إلى ٢,٢٢ مليار دولار لعام ٢٠١٨(١٢). وتتركز أعلى القيم التصديرية من مصر لدول إفريقيا فى أربع دول إفريقية تتمثل فى كينيا، وجنوب إفريقيا، وإثيوبيا، ونيجيريا. بينما على مستوى الواردات، تتركز أعلى قيم استيراد مصر من الدول الإفريقية فى زامبيا، وكينيا، وجنوب إفريقيا(١٣). كما أكدت البيانات استحواذ التجارة مع قارة إفريقيا على نسبة من حجم التجارة الخارجية لمصر تتراوح من ١,٥٪ إلى ٤٪ سنويا.

وبالنسبة الى السلع المصدرة والمستوردة من وإلى القارة الإفريقية، فإن أبرز السلع المصدرة إلى دول إفريقيا تتمثل فى: السكر، والذهب ومصنوعاته، والزيوت العطرية، واللدائن البلاستيك، والورق ومصنوعاته، والمنتجات النفطية، والمواد الكيميائية، والحديد ومنتجات الصلب، والخضراوات، والزيوت، والمستحضرات الدوائية، والأسمنت، والسيراميك. فى حين تتمثل أبرز السلع التى تستوردها الدولة من إفريقيا فى: الشاى، والكاكاو، والتوابل، واللحوم، والموز(١٤).

ومنذ انضمام مصر إلى الجماعة الاقتصادية لدول الشرق والجنوب الإفريقى (الكوميسا) عام ١٩٩٨، تطور حجم التجارة بين مصر ودول الكوميسا، حيث يوضح الشكل رقم (٤) هذا التحسن النسبى فى حجم التجارة البينية لمصر والكوميسا

شكل رقم (٤) تطور حجم التجارة بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (٢٠٠٥ إلى ٢٠١٦)

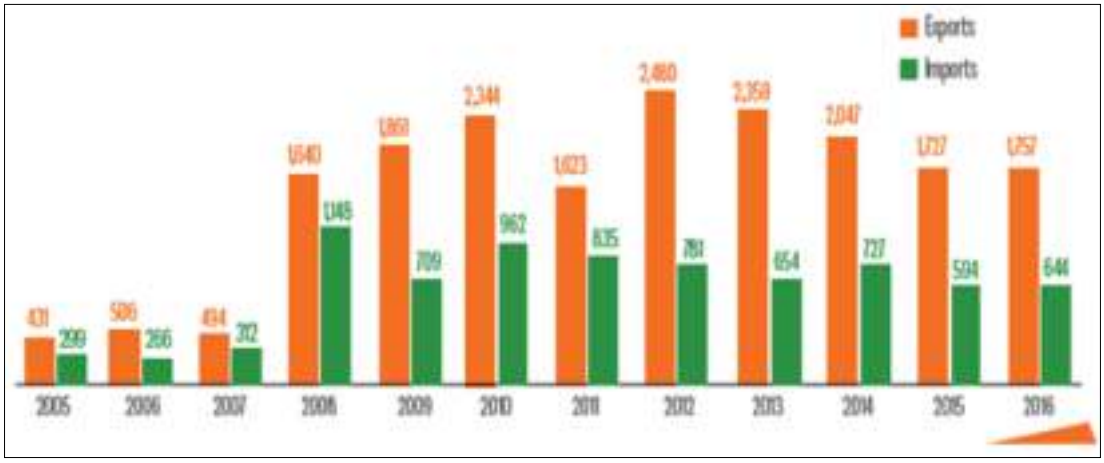

مليون دولار امريكى

Source: Alex Bank, A NEW BOOST TO EGYPTIAN AFRICAN RELATIONS, January 2018, p.2., accessed 9 May, 2019, http://bit.do/e4NYX

ليصل إلى ٢,٤٠١ مليار دولار أمريكى فى عام ٢٠١٦، مقارنة بمبلغ ٧٣٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥(١٥). كما أظهرت الإحصاءات الصادرة من الكوميسا أن حجم التبادل التجارى بين مصر ودول تجمع الكوميسا قد بلغ ٢,٠٩٩ مليار دولار أمريكى عام ٢٠١٧، حيث بلغت الصادرات المصرية لتجمع الكوميسا ١,٥٣٨ مليار دولار، فى حين بلغت الواردات المصرية من الكوميسا ٥٦١,٣ مليون دولار أمريكى(١٦).

ولكن على الرغم من أن الميزان التجارى يسجل دائما فائضا لمصلحة مصر، فإن التجارة البينية بين الجانبين لا تزال متواضعة، كما هو موضح بالشكل رقم (٥)، حيث لا تتجاوز نسبة التجارة بين مصر والكوميسا ما نسبته ٢ إلى ٣,٥٪ من إجمالى التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧).

شكل رقم (٥) تطور نسبة التجارة البينية بين مصر وتكتل الكوميسا كنسبة من إجمالى التجارة الدولية لمصر خلال الفترة (٢٠١٣ إلى ٢٠١٧)

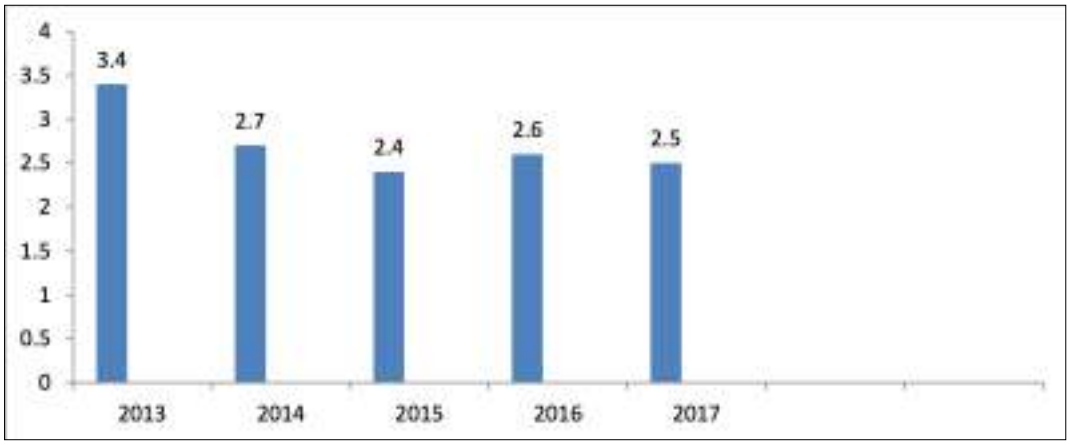

Source: The Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), 2018 COMESA International Trade Statistics, (Lusaka: COMESA, 2018), p.35.

تتمثل أهم صادرات مصر إلى دول الكوميسا فى كل من: منتجات الألومنيوم، والأدوية، والمنتجات البترولية، والسجاد، والسيراميك، والمواد الغذائية، والأثاث، والأسمدة، والمبيدات الحشرية، والأسمنت والحديد، والأرز، والأقمشة. وأهم دول الكوميسا التى تصدر إليها مصر هى: كينيا، وأوغندا، وزامبيا، والسودان، وإثيوبيا(١٧).

وتعد مصر إحدى أفضل الدول التى تستجيب لمتطلبات وأهداف التكامل الاقتصادى الإقليمى فى إفريقيا، حيث احتلت المركز الرابع بعد كل من: كينيا، وزامبيا، وأوغندا، كما هو موضح بالشكل رقم (٦)، من حيث مؤشر التكامل الإقليمى لإفريقيا الذى صمم لقياس مدى وفاء كل دولة فى إفريقيا بالتزاماتها بموجب أهداف التكامل الإفريقية الشاملة، طبقا لما جاء فى أجندة ٢٠٦٣ ومعاهدة أبوجا، وهو مؤشر مشترك بين البنك الإفريقى للتنمية، ومفوضية الاتحاد الإفريقى، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، ويغطى الأبعاد التالية: حرية حركة الأشخاص، والتكامل التجارى، والتكامل الإنتاجى، والترابط الإقليمى، والبنية التحتية، وسياسات الاقتصاد الكلى المتقاربة(١٨).

شكل رقم (٦) ترتيب الدول الأعضاء فى الكوميسا من حيث مؤشر التكامل الاقليمى الإفريقى لعام ٢٠١٨

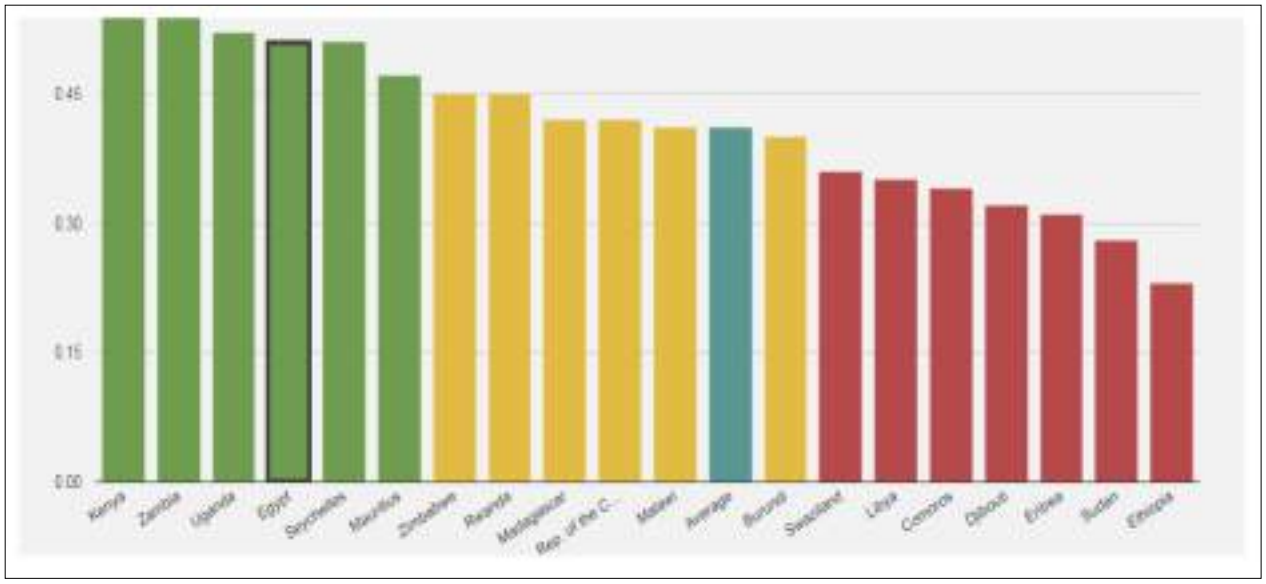

Source: Africa Regional Integration Index, Regional Economic Communities (COMESA), Egypt,accessed 12 April, 2019 , http://bit.do/e4NZp

كما تفوقت مصر على باقى دول الكوميسا فيما يخص متوسط مؤشر التكامل الإقليمى الإفريقى المتعلق بالتكامل التجارى، وكذلك البنية التحتية الإقليمية، والتكامل الإنتاجى، وتساوت تقريبا مع متوسط باقى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتكامل المالى، والسياسات الاقتصادية الكلية، بينما تراجعت عن هذا المتوسط بشكل كبير فيما يخص حركة الأفراد عبر الحدود، كما هو موضح بالشكل رقم (٧).

شكل رقم (٧) متوسط مؤشر التكامل الاقتصادى الإقليمى لمصر وباقى دول الكوميسا لعام ٢٠١٨

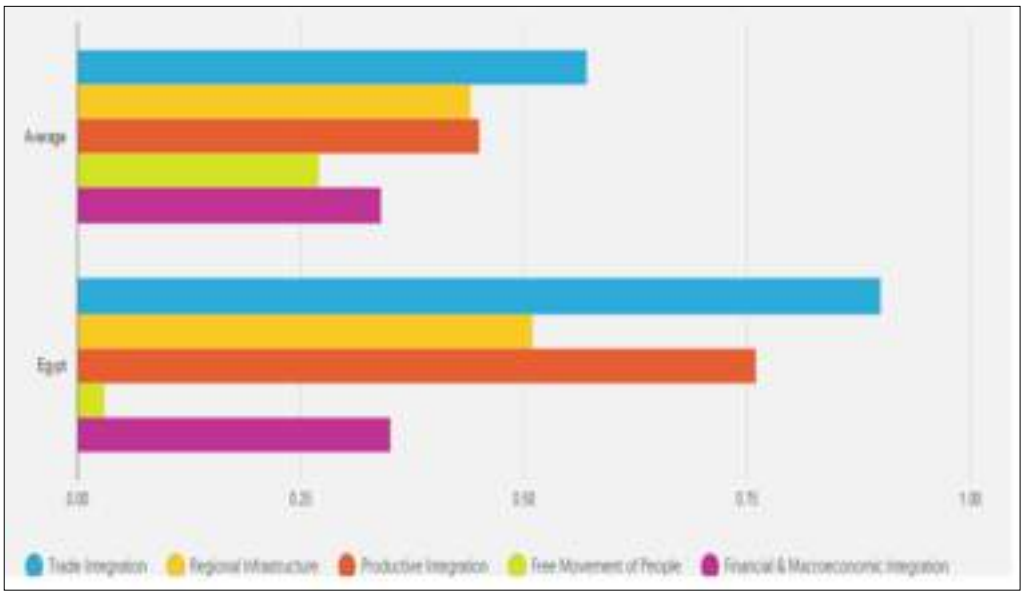

Source: Africa Regional Integration Index, Regional Economic Communities (COMESA), Egypt,accessed 12 April, 2019, http://bit.do/e4NZp

ثالثا- العلاقات المالية والنقدية بين مصر والدول الإفريقية:

شهد التعاون المالى والنقدى بين مصر وإفريقيا العديد من التطورات، مما يعكس مستوى العلاقات المتميزة بين الجانبين، منها:

(أ) الاجتماعات السنوية للتجمع الإفريقى للبنك الدولى وصندوق النقد:

عقدت الاجتماعات السنوية للتجمع الإفريقى للبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى بمدينة شرم الشيخ، ونظمتها وزارتا الاستثمار والتعاون الدولى والمالية، بالتعاون مع البنك المركزى فى أغسطس ٢٠١٨، حيث تهدف مصر، بتنفيذ جدول أعمال الاتحاد الإفريقى لتحقيق أهداف التنمية لعام ٢٠٦٣، لتعميق التعاون بين الدول الإفريقية، من خلال برامج محددة للتكامل الاقتصادى، خاصة فى مجالات الاستثمار، والتجارة، وتطوير البنية الأساسية، والاستثمار فى رأس المال البشرى، من خلال الارتقاء بالتعليم، والرعاية الصحية، بما يحقق زيادة فرص العمل، ومكافحة الفقر، والمشاركة العادلة فى جنى ثمار النمو.

(ب) الاجتماع السنوى لمجلس محافظى جمعية البنوك المركزية الإفريقية:

استضافت مصر لأول مرة الاجتماع السنوى لمجلس محافظى جمعية البنوك المركزية الإفريقية فى دورتها الحادية والأربعين بمدينة شرم الشيخ، أغسطس ٢٠١٨، والذى يعد أهم حدث اقتصادى ومصرفى على مستوى القارة الإفريقية، ويهدف إلى تنمية التعاون، ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار المالى والنقدى فى إفريقيا، وتشجيع تبادل الخبرات بين البنوك المركزية فى المجالات النقدية والمصرفية. وتهدف الاجتماعات السنوية لجمعية البنوك المركزية الإفريقية إلى إرساء حلول وإجراءات خاصة بمكافحة تدفق الأموال غير المشروعة، وإنشاء مؤسسات مالية قوية، ومواجهة التحديات التى تواجه اقتصادات الدول الإفريقية.

(ج) التعاون المصرى مع بنك التنمية الإفريقى:

فى إطار تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين مصر وبنك التنمية الإفريقى لدفع عجلة التنمية، أعلن البنك الإفريقى للتصدير والاستيراد عن تخصيص برامج تمويلية لمصر بقيمة ملیارى دولارا منها ٥٠٠ مليون دولار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خلال عام ٢٠١٨، حيث بلغ حجم برامج التمويل لمصر عام ٢٠١٧ ما نسبته ١٨٪ من البرامج التمويلية للبنك بقيمة ١,٥مليار دولار، منها ٥٠٠ مليون دولار فى إطار برنامج تعزيز التجارة المصرية الإفريقية، والذى أطلقه البنك عام ٢٠١٥، واستهدف دعم المشروعات التجارية والاستثمارية المصرية بدول القارة الإفريقية. ومن ثم، يتضح وجود العديد من الفرص لإنشاء مشروعات مصرية – إفريقية، بالتعاون مع البنك الإفريقى للتصدير والاستيراد فى مجالات الطاقة، والصناعات الكيميائية والإنشاءات، والاتصالات، حيث يأتى تمويل مشروعات التجارة البينية الإفريقية على رأس أولويات البنك، لاسيما أن مصر تمثل إحدى الدول المحورية بمنظومة التجارة الإفريقية(١٩).

ويمثل دعم بنك التنمية الإفريقى، ومؤسسات التمويل الدولية المتواصل لمصر رسالة تؤكد أن الاقتصاد المصرى يسير بخطى ثابتة نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وهو ما أعلنه بنك التنمية الإفريقى خلال التقرير الذى أصدره عن مصر، تحت

عنوان "بناء شراكات من أجل جعل مصر تنافسية ومستدامة"، وتم إطلاقه بمقر وزارة الاستثمار والتعاون الدولى فى ٢١ فبراير ٢٠١٩، عن النتائج التى حققتها مصر خلال الفترة الماضية، ومدى نجاحها بشكل كبير فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى(٢٠).

(د) دور البنوك المصرية فى إفريقيا:

تقوم البنوك المصرية بدور فى القارة الإفريقية. وفى هذا الإطار، أصدرت الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية تقريرا، فى فبراير ٢٠١٧، أبرز أن بنوك مصر احتلت المرتبة الأولى على مستوى إفريقيا، وذلك بدخول ١٨ مصرفا مصريا ضمن لائحة أكبر ١٠٠ مصرف فى إفريقيا (منها ١٥ مصرفا عربيا، وثلاثة مصارف تابعة لمصارف أجنبية)، وهى بحسب الترتيب: البنك الأهلى المصرى، وبنك مصر، والبنك التجارى الدولى، وبنك QNB الأهلى، البنك الإفريقى للتصدير والاستيراد، والبنك العربى الإفريقى الدولى، وبنك HSBC مصر، والمصرف العربى الدولى، وبنك الأسكندرية، وبنك القاهرة، وبنك فيصل الإسلامى، وكريدى اجريكول، وبنك عودة مصر، وبنك التعمير والإسكان، وبنك الكويت الوطنى – مصر، وبنك الاتحاد الوطنى، والبنك المصرى الخليجى، وبنك البركة مصر. كما أعلن العديد من البنوك المصرية عن اتجاهها للتوسع فى القارة الإفريقية لتحقيق مزيد من الانتشار الدولى وزيادة حجم نشاطها. ومن الأسباب الرئيسية لتوجه بعض البنوك المصرية للدول الإفريقية، رغبتها فى توسيع نشاطها لدعم أرباحها، لاسيما مع توافر العديد من الفرص الاستثمارية داخل دول القارة(٢١).

رابعا- السياحة المصرية – الإفريقية:

تتوقع الدراسات الاقتصادية أن تزدهر السياحة الإفريقية البينية، خلال عام ٢٠١٩، مع ارتفاع أعداد السياح الأفارقة لمصر، لأن العالم كله يسلط الضوء عليها، وعلى معالمها التراثية، والحضارية، والسياحية، وإمكانياتها السياسية والاقتصادية فى القارة، مع تولى مصر رئاسة الاتحاد الإفريقى. فعلى مستوى النشاط السياحى، فإن مصر لم تأخذ نصيبها الحقيقى من السياحة الإفريقية فى الماضى، ويتوقع أن تكون الفرص متاحة لجذب مزيد من السياحة الإفريقية. ويمكن أن تمثل السياحة مجالا آخر للتعاون بين مصر وإفريقيا بعد أن شهدت مصر نسبة ضئيلة تصل الى أقل من ٣,٤٪ من السياح الأفارقة. كما تراجعت السياحة المصرية بشكل كبير فى إفريقيا، على الرغم من الأهمية الاقتصادية الهائلة لهذا القطاع كمصدر من مصادر الدخل القومى. فطبقا للإحصاءات المعلنة، فإن حجم الإسهام المباشر لقطاع السياحة فى الاقتصاد الإفريقى لعام ٢٠١٧ بلغ ٧٢,٨ مليار دولار. وطبقا للإحصاءات، ارتفع عدد السياح الوافدين لمصر، خلال عام ٢٠١٨، إلى ١١,٣٤٦ مليون سائح، مقابل ٨,٣ مليون عام ٢٠١٧، وبلغت السياحة الوافدة من السوق الإفريقية ١٦٥,٦٥٨ سائح، كما توضح الإحصاءات احتلال مصر المرتبة الثانية فى جذب السياح بين الدول الإفريقية، واستحوذت مصر على ١٣٪ من إجمالى عدد السياح الوافدين إلى القارة الإفريقية فى عام ٢٠١٧، وجاءت جنوب إفريقيا فى المركز الأول بنسبة بلغت ١٨٪(٢٢).

وتسعى مصر فى الوقت الحالى نحو تنشيط السياحة الإفريقية من خلال إعداد برامج سياحية تناسب احتياجات السائح الإفريقى الذى يفضل السياحة الشاطئية والدينية، سواء الإسلامية أو المسيحية، وكذلك السياحة العلاجية. ولا بد من إعداد خطة تسويقية، وحملات دعائية تستهدف الدول الإفريقية التى تفضل هذه النوعية من السياحة، وكذلك زيادة عدد رحلات الطيران بين مصر والدول المستهدف جذب السياحة منها.

خامسا- الجهود المصرية لتعزيز الوجود الاقتصادى فى إفريقيا:

سعت مصر إلى استعادة الدور المصرى فى إفريقيا كإحدى دوائر الأمن القومى المصرى، خاصة فى ظل العلاقات التاريخية والمصالح الحيوية بين مصر ومحيطها الإفريقى، حيث تسعى جاهدة لاستعادة دورها التاريخى فى القارة، من خلال رؤية استراتيجية على جميع الأصعدة، خاصة الاقتصادية. ويظهر ذلك جليا فى الجهود التالية:

فيما يتعلق بالعلاقات الاستثمارية بين مصر ودول القارة الإفريقية، اتخذت القاهرة العديد من الخطوات، الهدف منها دعم الاستثمار المصرى فى العديد من القطاعات فى إفريقيا، والتى يتمثل أبرزها فيما يلى:

– تعد المشروعات الزراعية من أكثر المشروعات المشتركة نجاحا للتعاون مع الدول الإفريقية، لأنها تحقق التنمية المشتركة بين الدول، فضلا عن وفرة المقومات اللازمة للقطاع الزراعى فى إفريقيا. وفى إطار التوجه المصرى نحو القارة، أعلنت وزارة الزراعة والاستصلاح الزراعى عن مشروع استثمارى ضخم، خلال النصف الأول من الخطة الاستثمارية للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، وهو إنشاء المزارع المصرية المشتركة مع الدول الإفريقية، حيث تم خلالها بدء النشاط المزرعى للمزارع المشتركة الجديدة مع كل من مالاوى، وإريتريا ،والجزائر، بعد استيفاء جميع الإجراءات، حيث من المخطط أن يتم إنشاء ٢١ مزرعة نموذجية بحلول ٢٠٢١، فى إطار دعم التوجه المصرى إلى إفريقيا، والتى أنشئ منها حتى الآن ثمانى مزارع. كما أعلنت وزارة الزراعة افتتاح مزرعة نموذجية فى زامبيا على مساحة ستة آلاف فدان، ولا يزال العمل جاريا لتنفيذ عدد من المزارع النموذجية للإنتاج الحيوانى فى دول مالى، وكينيا، وإريتريا(٢٣).

ويعد الهدف الرئيسى لإنشاء تلك المزارع هو تعزيز التعاون المصرى لتحقيق التنمية المستدامة بدول جنوب الصحراء، ونقل الخبرة والتكنولوجيا المصرية الزراعية للدول الإفريقية، وتفعيل التعاون الزراعى مع الدول الإفريقية، كذلك فتح مجالات جديدة للقطاع الخاص المصرى للاستثمار فى الدول الإفريقية، وزيادة التبادل التجارى، والتنمية الزراعية الشاملة، فضلا عن إنشاء قاعدة بيانات عن الأراضى المتوافرة للزراعة بدول القارة، ونقل الخبرة والتكنولوجيا المصرية فى مجال الزراعة، وتدريب الكوادر الإفريقية الواعدة فى المجال الزراعى، وتطبيق التقنيات الحديثة فى مجال الرى والاستزراع السمكى، والبدء فى إنتاج تقاوى أصناف المحاصيل المصرية (القمح، والذرة الشامية، والفول البلدى، والأرز، والذرة الرفعية، وأصناف العنب المصرى، وتهجين

الخضراوات المصرية، والفلفل)، والتى تم تقييمها فى عدد من المزارع القائمة، مثل زامبيا، وتنزانيا، والكونغو الديمقراطية، والنيجر، فضلا عن زيادة الكفاءة الفنية للخبراء فى الدول الإفريقية بالمجالات الزراعية من خلال الدورات(٢٤).

– كما تمثلت أبرز المشروعات الاستثمارية التى تنفذها وزارة الرى فى إنشاء خمسة سدود، وحفر ٧٥ بئرا جوفية، وميكنة بئرين جوفيتين لتوفير مياه الشرب النقية بأوغندا، وأيضا حفر ١٨٠ بئرا جوفية فى كينيا، و٦٠ بئرا جوفية فى تنزانيا، و١٠ آبار جوفية بإقليم دارفور، فضلا عن تنفيذ ست محطات مياه شرب جوفية لتوفير مياه نقية لمواطنى مدينة جوبا بجنوب السودان، وتدريب ٤٣٧ متدربا إفريقيا، من خلال أكثر من ٣٥ دورة فى مجال الإدارة على المستوى الحقلى، وتصميم وصيانة السدود، وغيرها. كذلك، تقوم مصر بإنشاء مركز للتنبؤ بالأمطار والتغيرات المناخية، فى إطار التعاون الثنائى بين مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية لتعظيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية، كما تقوم بتنفيذ مشروع لمقاومة الحشائش المائية بالبحيرات العظمى فى أوغندا منذ ١٩٩٩، فضلا عن توقيع مذكرة تفاهم لمشروع إنشاء سدود حصاد مياه الأمطار بجنوب السودان، وإعداد دراسات الجدوى لإنشاء سد "واو"، بالإضافة إلى الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع درء مخاطر الفيضان بمقاطعة كسيسى بغرب أوغندا، وجار التحضير للمرحلة الثانية. ويهدف المشروع إلى حماية المقاطعة من أخطار الفيضان، وحماية الممتلكات والمواطنين من التشريد(٢٥).

– الاهتمام المصرى بالمشروعات الاستثمارية فى مجال البنية التحتية ووسائل النقل والمواصلات، ومنها مشروعات الربط بين مصر ودول القارة الإفريقية، وعلى رأس تلك المشروعات (مشروع القاهرة كيب تاون)، ويعد أطول مشروع لربط دول شمال إفريقيا بدول الجنوب، من خلال إنشاء الطرق البرية العابرة لدول القارة، لتسهيل حركة الاستثمارات، ويستخدم فى نقل البضائع خلال أربعة أيام فقط. وقد بدأت مصر فى تنفيذ المرحلة الأولى للجزء الخاص بالمشروع داخل الحدود المصرية، والذى سينطلق من القاهرة إلى المنيا، على أن يجرى العمل فى المرحلة الثانية من المنيا إلى أسيوط. أما المرحلة الثالثة، فستبدأ من أسيوط حتى قنا، والرابعة والأخيرة ستبدأ من قنا حتى معبر أرقين على الحدود مع السودان. وسيمر الطريق البرى العملاق عبر تسع دول إفريقية، هى (مصر، والسودان، وكينيا، وإثيوبيا، وتنزانيا، وزامبيا، وزيمبابوى، والجابون، وحتى كيب تاون عاصمة جنوب إفريقيا). يضاف إلى ذلك، مشروع الربط الكهربائى بين مصر ودول القارتين الإفريقية والأوروبية، عن طريق إمداد دول القارتين بالكهرباء، من خلال الأبراج المعدنية العابرة للحدود. كما أنه من المتوقع أن يحول مصر إلى مركز محورى فى نقل الكهرباء للقارتين بحلول عام ٢٠٣٥. ويدرس الجانبان، المصرى والسودانى، التوسع فى المشروع للتمكن من الوصول إلى ثلاثة آلاف ميجاوات فى المرحلة الثانية، فى الوقت الذى تشارك فيه مصر بنحو ٥٦ مليون دولار لبناء المشروع، بخط ربط يضم ٣٠٠ برج داخل الأراضى المصرية.

واستكمالا للمشروعات الاستثمارية فى مجال البنية التحتية، جاء مشروع الربط المائى (الإسكندرية – فيكتوريا) بين بحيرة فيكتوريا الواقعة فى إفريقيا ومياه البحر المتوسط فى مصر. ويسهم المشروع فى إحداث نهضة إقليمية لكل دول حوض النيل، مما سيكون له تأثير إيجابى فى حركة التجارة والصناعة والسياحة على طول الممر الملاحى لنهر النيل. كذلك، مشروعات السكك الحديد التى تربط بين مصر ودول القارة، وستكون انطلاقتها من الأراضى المصرية من العاصمة الثانية الإسكندرية حتى الخرطوم. وبزغت فكرة المشروع بتوجيهات من الرئيس السيسى خلال زيارته للعاصمة السودانية، الخرطوم، وسيبلغ طول السكة الحديد نحو ٩٠٠ كم. وكان التحدى الأكبر الذى واجه المشروع هو عدم تناسب سكك حديد مصر مع سكك حديد السودان، لذا تم الاتفاق بين البلدين على تغيير خط سكك حديد السودان باستبداله حديثا، كى يتناسب مع المواصفات المصرية. ويهدف المشروع إلى تسهيل حركة التبادل التجارى بين البلدين، بل سينقل القطار الركاب والبضائع معا، وسيمتد فى الأراضى السودانية بطول ٢٥٠ كم، بإجمالى ٩٠٠ كم فى البلدين. يذكر أنه فى نوفمبر ٢٠١٨، حددت وزارة النقل خط سير القطار، بحيث يصبح امتدادا لخط قطار (إسكندرية – أسوان)، وصولا إلى الخرطوم(٢٦).

– إصدار الرئيس عبدالفتاح السيسى العديد من التوصيات التى من شأنها زيادة إجمالى الاستثمارات المصرية، خلال منتدى إفريقيا ٢٠١٨ بشرم الشيخ، ومنها(٢٧):

– إنشاء صندوق ضمان مخاطر الاستثمار فى إفريقيا، وذلك لتشجيع المستثمرين المصريين لتوجيه استثماراتهم لإفريقيا والمشاركة فى تنمية القارة، والتفاوض مع المؤسسات الدولية لدعم البنية الأساسية هناك، وتحفيز وتيسير عمل الشركات الإفريقية فى مصر لتحفيز الاستثمارات المشتركة، والاستفادة من التطور المستمر فى الاقتصاد المصرى، وزيادة التعاون الفنى مع دول القارة فى مجالات الاستثمار فى رأس المال البشرى، والتحول الرقمى، وإدارة التمويلات الدولية، والحوكمة، ونظم المتابعة والتقييم.

– إنشاء صندوق للاستثمار فى البنية التحتية المعلوماتية بهدف دعم التطور التكنولوجى والتحول الرقمى فى القارة، وذلك لبناء اقتصادات حديثة قائمة على أحدث النظم التكنولوجية، والتعاون المشترك بين مصر وأشقائها من دول القارة فى مجالات الحوكمة، ومحاربة الفساد.

– تركيز مصر على أن للقطاع الخاص دورا مهما بعدّه شريكا أساسيا فى عملية التنمية الاقتصادية الإفريقية، لاسيما بعد توقيع الحكومة المصرية والبنك الدولى اتفاقية بقيمة مليار دولار فى منتدى إفريقيا ٢٠١٨، لدعم دور القطاع الخاص المصرى فى تحقيق النمو المتكامل، مما سيسهم فى تحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى، خاصة فيما يتعلق بتسهيل تأسيس الشركات، وتوفير المزيد من فرص العمل، حيث تتعدد الشركات المصرية التى تستثمر فى إفريقيا، وأبرزها: شركة المقاولون العرب، وشركة القلعة (القابضة)، وشركة السويدى إلكتريك (السويدى للكابلات)، وشركة أوراسكوم للإنشاءات.

– توقيع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ومفوضية

الاستثمار الإثيوبية بجمهورية إثيوبيا الديمقراطية مذكرة تفاهم فى مجال تعزيز العلاقات الاستثمارية الثنائية. وقد نصت المذكرة على تعزيز العلاقات الثنائية، وتطوير التعاون المتبادل فى مجال الاستثمار بين جمهورية مصر العربية وإثيوبيا، وكذلك إنشاء إطار علمى لتعزيز التعاون الثنائى، وتبادل الخبرات، وتعزيز مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، والمشاريع الاستثمارية المشتركة، وتبادل وفود وزيارات الأعمال، من أجل التعرف على أفضل الممارسات والخبرات لكل طرف فى مجال ترويج الاستثمار.

– الترويج، من خلال منتدى الاستثمار الإفريقى فى إفريقيا، لصفقات استثمارية جديدة فى إفريقيا بنحو ٥٠ مليار دولار، وأهمها مشروع الطاقة الشمسية (Enara Captive) الذى ستبلغ تكلفته ٢٠٠ مليون دولارأمريكى، والذى يرعاه الرئيس التنفيذى للشركة، شريف الجبلى، كمنصة للاستثمار والتنمية فى إفريقيا، وزيادة توليد الطاقة فى القارة من ١٨٠ ميجاوات إلى جيجاوات واحد بحلول عام ٢٠٢٠ فى جميع أنحاء المنطقة(٢٨).

فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين مصر ودول القارة الإفريقية، اتخذت مصر عدة قرارات، الهدف منها دعم التبادل التجارى بين مصر ودول القارة، وهى تتمثل فى الآتى:

– تدشين استراتيجية تنمية الصادرات المصرية للقارة الإفريقية، خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠، وذلك بالتعاون مع خمسة مجالس تصديرية: المجلس التصديرى للصناعات الكيميائية، والمجلس التصديرى لمواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية، والمجلس التصديرى للصناعات الهندسية، والمجلس التصديرى للمواد الغذائية، والمجلس التصديرى للصناعات الطبية، والتى تمثل صادراتها ٨٠٪ من إجمالى الصادرات المصرية إلى السوق الإفريقية. وتتضمن الاستراتيجية خطة عمل واضحة بتوقيتات زمنية محددة للأسواق المستهدفة، وآليات التنفيذ، والفرص التصديرية المتاحة أمام المنتجات المصرية. وترتكز الاستراتيجية على ستة محاور رئيسية تشمل: دراسة تحليلية للأسواق الإفريقية، والدعم اللوجيستى، وتنمية الاسواق التصديرية، وتمويل وضمان الصادرات، والاتفاقيات التجارية، بالإضافة إلى تطوير برنامج المساندة التصديرية الموجهة للسوق الإفريقية. كما تشمل الاستراتيجية دراسات تحليلية لمختلف الأسواق الإفريقية، وكذا الميزات التنافسية المتاحة للمنتج المصرى فى كل سوق على حدة، فضلا عن تحديد حجم الفرص المتاحة لكل منتج. فى هذا الإطار، يتضح دور الأجهزة التابعة لوزارة التجارة والصناعة فى تعزيز نفاذ المنتجات المصرية إلى السوق الإفريقية، وبصفة خاصة المكاتب التجارية الموجودة فى إفريقيا، وكذا هيئة المعارض المصرية لتنظيم عدد من المعارض المتخصصة، بالإضافة إلى تنمية الأسواق التصديرية، من خلال إنشاء بوابة إلكترونية لنشر جميع المعلومات الأساسية عن الدول الإفريقية المستهدفة، والاتفاقيات التجارية المبرمة، ومزاياها، وإتاحتها للشركات المصرية، علاوة على عقد ورش عمل للشركات المصرية فى القطاعات المستهدفة لتوعيتها بالفرص التصديرية، والاشتراطات، والمواصفات الفنية المطلوبة من قبل الدول الإفريقية الواعدة، مثل كينيا، والسودان، وزامبيا، وأوغندا، وتطبيق مبدأ المبادلة مع الدول الإفريقية، من خلال مبادلة واردات مصر من السلع الأساسية، كاللحوم، والجلود، واللبن، وغيرها، مقابل دفع ٥٠٪ من قيمتها فى صورة عملة أجنبية، و٥٠٪ على هيئة سلع ومنتجات مصرية. كما تضمنت الاستراتيجية أهمية فتح حسابات فرعية للمصدرين فى الأسواق المستهدفة، من خلال المراكز الرئيسية فى مصر، ليقوم العملاء بإيداع حصيلة أوامر البيع بها، ليتم تحويلها، مثل البنك الأهلى المصرى، وبنك القاهرة، وبنك أبو ظبى الإسلامى، فضلا عن تفعيل آليات تمويل الصادرات، بالتعاون مع العديد من البنوك، مثل بنك التنمية الإفريقى، والبنك الإفريقى للتصدير والاستيراد(٢٩).

– قيام الحكومة المصرية بإرساء برنامج دعم الصادرات المصرية إلى الدول الإفريقية عن طريق إسهام صندوق تنمية الصادرات المصرى فى تكلفة النقل والشحن إلى الدول الإفريقية، وذلك من أجل تقليل نفقات النقل إلى تلك الدول. ويقوم هذا البرنامج على تحمّل الصندوق نسبة ٥٠٪ من تكلفة الشحنين البرى والبحرى للصادرات المصرية المتجهة إلى الدول الإفريقية. فى هذا الإطار، تم توقيع اتفاقية بين البنك المصرى لتنمية الصادرات EBE، والبنك الإفريقى للتصدير والاستيراد Afreximbank فى منتدى إفريقيا ٢٠١٧ بشرم الشيخ لتوفير تمويل بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، من خلال برنامج دعم ائتمان الصادرات المصرية، وذلك بهدف زيادة صادرات واستثمارات الشركات المصرية إلى الدول الإفريقية كإحدى أهم المبادرات الأساسية لمساعدة المصدرين المصريين، ولتعزيز سبل التبادل التجارى والصناعى بين الدول الإفريقية لدعم الصادرات المصرية، وتوطيد العلاقة بين البنك الإفريقى للاستيراد والتصدير مع البنك المصرى لتنمية الصادرات، وإيجاد فرص استثمارية وتجارية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والمرجوة بتلك الدول، بالإضافة إلى مساعدة المجالس التصديرية وجمعيات الأعمال للقيام بترويج الصادرات المصرية من المنتجات والسلع فى البلدان الإفريقية، وتقديم المساعدة إلى الهيئات التجارية، التى تقوم بأنشطة ترويج الصادرات وتوفير فرص الربط الإلكترونى، وخدمات التوأمة، من خلال تسهيل منح العقود من قبل حكومات الدول الإفريقية لكبار المصدرين المصريين، ودعم الشراكة بين تلك الجهات.

– استضافة مصر المعرض الإفريقى الأول للتجارة البينية، خلال الفترة من ١١ إلى ١٧ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك بالتعاون مع البنك الإفريقى للتصدير والاستيراد (أفريكسيم بنك)، ومفوضية الاتحاد الإفريقى، ووزارة التجارة والصناعة، وبمشاركة ١٠٦٣ شركة إفريقية، منها ٣٠٠ شركة مصرية، بالإضافة إلى مشاركة ٣٤ دولة، من بينها خمس دول من خارج إفريقيا تشمل: روسيا، والصين، والسعودية، والإمارات، والصين. ويمثل المعرض نقلة مهمة فى مسار التعاون الاقتصادى الإفريقى المشترك، حيث أسهم فى تعزيز التواصل بين مجتمعات الأعمال، والموردين، والمستوردين، والمستثمرين، خاصة فى الدول الإفريقية لتمكين المشترين، والبائعين، والمستثمرين، والدول من إبرام صفقات تجارية تسهم فى زيادة حركة التبادل التجارى بين بلدان القارة الإفريقية، خاصة فى ظل انخفاض حجم التجارة البينية بين الدول الإفريقية.

– فتح خمسة مكاتب تجارية جديدة بالقارة الإفريقية، شملت:

تنزانيا، وغانا، وأوغندا، وجيبوتى، وكوت ديفوار، كما تم افتتاح أول مركز لوجيستى بكينيا لتسهيل حركة التجارة بين مصر ودول شرق إفريقيا، وسيتم العمل على استكمال منظومة إنشاء المراكز اللوجيستية فى مختلف أرجاء القارة فى دول شرق ووسط إفريقيا، ودول غرب وجنوب القارة(٣٠).

– توقيع مصر اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية فى قمة الاتحاد الإفريقى فى كيجالى برواندا، فى ٢٨مارس ٢٠١٨، حيث يمنح توقيع الاتفاق فرصة كبيرة للوجود المصرى بقوة فى عدد أكبر من الدول، الأمر الذى يعد متنفسا للعديد من المنتجات المصرية، حيث تستطيع النفاذ لأسواق أكثر من أربعين دولة من الدول الإفريقية الموقعة على الاتفاقية، دون سداد رسوم جمركية، نتيجة للإعفاءات المتبادلة. كما يتيح الاتفاق دخول مصر فى شراكات واستثمارات كبيرة مع دول التكتل، وإتاحة مساحة كبيرة لحرية حركة رءوس الأموال والأفراد ورجال الأعمال بما ينعكس إيجابا على توفير المزيد من فرص العمل أمام شباب مصر والدول الإفريقية.

– حضور اجتماعات التكتلات الثلاثة: الكوميسا –السادك– تجمع شرق إفريقيا ببوروندى فى أكتوبر ٢٠١٤، وأخيرا استضافة شرم الشيخ قمة التكتلات الثلاثة فى يونيو ٢٠١٥، والتى شهدت إطلاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية. وقد جاء هذا المؤتمر كخطوة تاريخية تهدف إلى توقيع اتفاقية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين هذه التكتلات الثلاثة بحلول عام ٢٠١٧ بهدف الدمج بين الأسواق الإفريقية، تماشيا مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها فى معاهدة أبوجا، المؤسِّسة للجماعة الاقتصادية، ودعم ريادة إفريقيا على الساحة الدولية. وترجع فكرة دمج التكتلات الإفريقية بالأساس إلى خطة عمل لاجوس لعام ١٩٨٠، ومعاهدة أبوجا لعام ١٩٩١، بهدف إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية. وتنبع الأهمية الاقتصادية لتلك التكتلات الثلاثة من أنها تضم ٦٢٥ مليون نسمة، أى نحو ٥٢٪ من سكان القارة الإفريقية، و٦٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى للقارة، الأمر الذى يمثل سوقا كبيرة من شأنه تعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء(٣١).

كما اتخذت مصر العديد من الخطوات التى كان الهدف منها تعزيز مستوى التنمية الاقتصادية فى إفريقيا بوجه عام، والتعاون بين مصر والقارة، منها ما يلى:

– تضمين منتدى الاستثمار فى إفريقيا بشرم الشيخ (٢٠١٨) الإعلان عن تبادل الخبرات والتدريب والتأهيل للأجهزة المعنية فى القارة لنشر ثقافة الحوكمة، والقضاء على الفساد، وإطلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحته ٢٠١٩/٢٠٢٢، فى إطار الاحتفال باليوم العالمى لمكافحة الفساد، وتفعيل نشاط الأكاديمية الوطنية لمكافحته، مع تقديم ٨٥١ منحة تدريبية للكوادر الإفريقية العاملة فى مجال الوقاية من الفساد(٣٢). وبالفعل، انطلقت فاعليات المنتدى الإفريقى الأول لمكافحة الفساد بشرم الشيخ خلال الفترة من ١٢ إلى ١٣ يونيو ٢٠١٩، بناء على المبادرة التى أطلقها الرئيس السيسى. وجاء المنتدى مواكبا لرئاسة مصر للاتحاد الإفريقى، فضلا عن الجهود الأخيرة التى قطعت مصر فيها شوطا كبيرا فى مكافحة الفساد بمختلف صوره، حيث تم سن وتفعيل التشريعات اللازمة لمكافحته، إيمانا بأن التنمية لن تكون إلا بمواجهة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية. كما تم إنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، حرصا من الدولة على محاربة الفساد ومواجهته. كما كان للأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد دورها البارز فى تدريب المئات من الكوادر الإفريقية العاملة فى مجال الوقاية من الفساد على أحدث النظم التكنولوجية، الأمر الذى جعل ٣٦ دولة إفريقية تطلب الدعم الفنى والعلمى من الرقابة الإدارية فى إطار اتفاقية مكافحة الفساد بالقارة الإفريقية. كما قامت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بتولى تدريب المئات من قيادات الجهاز الإدارى بالدولة على سبل مواجهة الفساد، من خلال برنامج تدريبى لنشر قيم النزاهة والشفافية، تم من خلاله تدريب ٢٥٠ من الخبراء الأفارقة فى هذا المجال(٣٣).

– الاستعانة بأدوات التطور التكنولوجى، وما يشمله من ذكاء صناعى، وتحول رقمى، واستخدام نظم المعلومات والبيانات الضخمة وتوظيفها لخدمة مجهودات التنمية، وخلق أسواق جديدة، وفرص عمل، حيث أعلن الرئيس عبدالفتاح السيسى عن إطلاق مبادرة إفريقيا لإبداع الألعاب والتطبيقات الرقمية فى نوفمبر ٢٠١٨، وهى تعد خطوة لتدريب الشباب المصرى والإفريقى على التطبيقات الرقمية. ومن المقرر أن تسهم فى تبادل الخبرات بين مصر ودول القارة. وستكون لها نتائج إيجابية عديدة، منها تمكين مصر من ريادة صناعة برامج التطبيقات الرقمية، خلال الفترة المقبلة، إلى جانب توطيد العلاقات بين مصر والدول الإفريقية، ودفع الشباب نحو تطوير مهاراتهم التكنولوجية(٣٤).

– الدعوة لتأسيس صندوق تمويل عربى – إفريقى لدعم ريادة الأعمال فى العالم العربى وإفريقيا، كما تم إطلاق مبادرة عشرة آلاف شاب مصرى وإفريقى، كمطورى ألعاب وتطبيقات إلكترونية خلال السنوات الثلاث المقبلة.

– الاستمرار فى تمكين المرأة اقتصاديا، من خلال دعم برامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج بناء القدرات والتأهيل والتدريب الفنى لشباب القارة(٣٥).

– سعى وزارة الصحة المصرية لنقل خبراتها فى علاج فيروس سى إلى إفريقيا، على أن يتم البدء بدول حوض النيل، وذلك بإرسال كوادر طبية إلى أماكن انتشار المرض فى هذه المناطق. وأعلنت الوزارة عن نقل خبراتها فى علاج الملاريا، وتم تسجيل دواء مهم فى هذا الصدد، حتى يمكن الاستفادة منه على مستوى القارة، وقدمت أيضا وحدات للغسيل الكلوى بأديس أبابا فى إثيوبيا، بالاضافة إلى إنشاء أقسام طبية مصرية بكل من جنوب السودان، وإريتريا، وبوروندى، وإرسال وفود طبية مصرية لتركيب المعدات، وتدريب الطواقم الطبية لتشغيلها، كما تم تسيير قافلتين طبيتين إلى وادى حلفا بالسودان وجوبا(٣٦).

خاتمة:

إن عودة العلاقات الاقتصادية بين مصر وإفريقيا بقوة، وفى اتجاهات تنموية مختلفة، تحتاج إلى تلافى كل السلبيات التى من شأنها التأثير سلبا فى تلك العلاقات، والأخذ فى الحسبان تحقيق المزيد من المقترحات مثل:

– السعى نحو فتح أسواق جديدة لمصر، من خلال التحالف مع شركات محلية فى دول، مثل السودان، وأوغندا وكينيا، ورواندا، ونيجيريا، وغانا، وكوت ديفوار، والسنغال، وزامبيا، وأيضا جنوب إفريقيا، خاصة أن مصر تمتلك مركزا لوجيستيا واحدا فى كينيا، وبدأت بالفعل العمل فى أوغندا.

– إنشاء وحدة متخصصة بوزارة الاستثمار والتعاون الدولى تعمل على توفير بيانات متكاملة عن احتياجات الدول الإفريقية، وتوفير قاعدة بيانات متكاملة للقطاع الخاص فى مصر بشأن فرص الاستثمار فى إفريقيا عن طريق الاتصال بالهيئات الحكومية الإفريقية من خلال السفارات المصرية، ومكاتب التمثيل التجارى للتعرف على الفرص الاستثمارية، والمشروعات المتاحة، والدعم الفنى المطلوب، وتوظيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية لتخدم تلك الاحتياجات وتعمل على توافرها، واتخاذ السودان ودول القرن الإفريقى كبوابة استثمارية للمشروعات المصرية، مع توجيه الدعوة لرجال الأعمال المصريين لإقامة مشروعات استثمارية مشتركة فى الدول التى تتوافر بها الفرص الواعدة، وتقديم مزايا للمشروعات المصرية التى تتجه للاستثمار بالقارة، عن طريق توفير دعم معنوى ومادى يشمل توفير قروض ائتمانية لتمويل المشروعات بأسعار فائدة منخفضة نسبيا.

– أهمية دور البنك المركزى فى توسع البنوك المصرية فى إفريقيا لتوفير التمويل اللازم، وترسيخ الوجود المصرى، وكذلك أهمية الربط بين البورصات الإفريقية النشطة فى القاهرة، وأبيدجان، وجوهانسبرج، والرباط لتعزيز دخول وخروج الاستثمارات الإفريقية.

– ضرورة الاستمرار فى تطبيق الخطط العاجلة لزيادة الصادرات المصرية للسوق الإفريقية، ووضع استراتيجيات قطاعية للمنتجات الأكثر طلبا للسوق، إلى جانب تفعيل دور مجالس الأعمال المشتركة مع دول القارة، فضلا عن إتاحة وتوفير مراكز لوجيستية.

الهوامش:

1- FarahTawfeek, Egypt selected “Africa's Best Investment Destination” For Second Year In Row: Rand Merchant Bank, Almasry Elyoum, 22 October. 2018, accessed 20 Mar2, 2019, http://bit.do/e3noW

٢– البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠١٨/٢٠١٧، (القاهرة: البنك المركزى المصرى، ٢٠١٨)، ص٥٦.

3- Egypt's foreign investments rank first in Africa, valued at $7.4bn: COMESA,African Leadership Limited, 7 October, 2018 , accessed 12 May, 2019, http://bit.do/e3noG

4- (Egypt Named Top For Investment Attraction In Africa, ANSAmed, 18 October, 2018, accessed 24 April, 2019, http://bit.do/e3nov

5- Egypt invests $1.2B in Africa during 2018: Minister, Egypt Today, 25 Mar, 2019, accessed 27 April, 2019, http://bit.do/e3nod

And:

- Richard Thompson Egypt's investment minister seeks stronger ties with Africa, East Business Intelligence (MEED), 20 December, 2018, accessed 30 April, 2019, http://bit.do/e3ssQ

6- A New Boost To Egyptian African Relations, Alex Bank, January 2018, accessed 14 Mar, 2019, p.2., http://bit.do/e3nnY

7- Egyptian Investments in Africa reach $10.2B: Minister, Egypt Today, 9 Nov, 2018, accessed 25 Mar, 2019, http://bit.do/e3nnN

٨– العلاقات الاقتصادية المصرية مع إفريقيا، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٠ فبراير ٢٠١٩، http://bit.do/e4PaA

9- Egyptian African Development Bank, Africa To Africa Investment 2018, (Abidjan: African Development Bank, 2018), p.14.

10- Egypt Seeks to Double Investment in Africa in 5 Years, Asharq Al-Awsat, 12 December, 2018, accessed 24 Mar, 2019, http://bit.do/e3nnE

١١– البنك المركزى المصرى، مرجع سبق ذكره، ص٦٧.

12- Egypt, Arab Rep. exports, imports and trade balance By Country, World Integrated Trade Solution (WITS) , accessed, 25 June, 2019. http://bit.do/e3nnq

And:

- Egypt: Intra-African trade and tariff profile, Tralac , accessed May25., 2019, http://bit.do/e3nm8

– ٢٣٪ ارتفاعا بقيمة التبادل التجارى بين مصر ودول إفريقيا، خلال عام ٢٠١٨، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تاريخ الدخول ٢٦ يونيو ٢٠١٩، http://bit.do/e3nmQ

١٣– البنك المركزى المصرى، مرجع سبق ذكره، ص٦٩.

14- Sherif Maher Hassan, Egypt and Sub-Saharan Africa: does Egypt's Future Lie in Africa?, African Studies Centre Research Paper, (Leiden: African Studies Centre , January 2014), p.3.

15- Alex Bank, Op.cit, p.2.

16- COMESA Merchandise Exports by Country, COMSTAT, accessed 12 June, 2019 , http://bit.do/e3nmB

17- United Nations, International Trade Statistics Yearbook, (New York: United Nations, 2019), p.132.

And:

- The Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), 2018 COMESA International Trade Statistics, (Lusaka: COMESA, 2018), p.35.

18- Regional Economic Communities (COMESA), Africa Regional Integration Index, accessed 23 May, 2019, http://bit.do/e3nmm

١٩- العلاقات الاقتصادية المصرية مع إفريقيا، الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره.

٢٠- البنك الإفريقى للتنمية يصدر تقريرا عن مصر، وزارة الاستثمار والتعاون الدولى، ٢١ فبراير ٢٠١٩:

http://bit.do/e4H4c

٢١- العلاقات الاقتصادية المصرية مع إفريقيا، الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره.

22- Mennatallah Morsy, Cooperation between Egypt and Africa for further improvement through Social Media: Future of Tourism Sector, Research Paper, (Alex: Alexandria University, 2016), pp. 5-7.

٢٣- نرمين العطار، مصر وإفريقيا .. مزارع نموذجية مشتركة، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٧ نوفمبر ٢٠١٨، تاريخ الدخول ١٠ مايو ٢٠١٩:

http://bit.do/e4NZp

٢٤- مصر وإفريقيا، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الدخول ٢٠ يونيو ٢٠١٩: http://bit.do/e4N3j

٢٥- مصر وإفريقيا .. مشروعات تنموية واعدة، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الدخول ٢٦ مارس ٢٠١٩: http://bit.do/e4H89

٢٦- المرجع السابق.

27- Results of Africa 2018 Forum, Arab Republic of Egypt, Ministry of Investment & InternationalCooperation , 17 December, 2018 , accessed April25., 2019 , http://bit.do/e3nki

And:

- Regin Jane Jere, Africa 2018 Forum: Egypt pledges to boost investment and cooperation in Africa , New African Magazine, 12 December, 2018, accessed 10 June, 2019 , http://bit.do/e3njf

28- Egypt's private sector wins big at the Africa Investment Forum, sees Forum promoting investment opportunities, African Development bank, 13 November, 2018, accessed 23 Mar, 2019, http://bit.do/e3niJ

٢٩- مصر وإفريقيا، الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره.

٣٠- ولاء مرسى، افتتاح خمسة مكاتب تجارية مصرية بإفريقيا .. ومركز لوجيستى جديد فى كينيا، بوابة الأهرام، ١٢ أغسطس ٢٠١٨، تاريخ الدخول ١٠ مايو ٢٠١٩:

http://bit.do/e3nio

٣١- العلاقات المصرية – الإفريقية بعد ثورة ٣٠ يونيو، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الدخول ٣ مايو ٢٠١٩:

http://bit.do/e3nh9

32- Amr Mohamed Kandil, Sisi's 7 decisions at the end of Africa 2018 Forum, Egypt Today, 10 December, 2018, accessed 20 June, 2019, http://bit.do/e3nN7

٣٣- المنتدى الإفريقى الأول لمكافحة الفساد، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٢ يونيو ٢٠١٩:

http://bit.do/e4Pda

٣٤- مصر وإفريقيا، الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره.

35- Africa 2018 Business for Africa and the World,State Information Service (SIS), 5 December, 2018, Accessed 17 May, 2019, http://bit.do/e3nPv

٣٦- مصر وإفريقيا .. مشروعات تنموية واعدة، الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره.